الأنباء
الاحد 7 اغسطس 2011

لم يكد العالم يهدأ بعد تراجع احتقان السيناريو الأسوأ بالنسبة لسقف الدين الأميركي حتى تسارعت وتيرة تلك الأزمة على الأسواق المالية العالمية، حيث أسدلت تلك الأزمة بظلالها القاتمة على أسواق المال الأميركية والأوروبية لتغلق جميعها على تراجعات حادة، حيث تخلت أسواق الأسهم الأميركية عن معظم المكاسب التي حققتها منذ بداية العام، وواصلت أسواق الأسهم في أنحاء العالم هبوطها الحاد وسط شكوك بشأن الانتعاش الاقتصادي العالمي وأزمة الديون في منطقة اليورو. وأغلق مؤشر نيكاي في اليابان بتراجع قدره 4٪ ويخشى المستثمرون من اصابة الاقتصاد الأميركي بحالة ركود مرة أخرى، ومن امتداد أزمة الديون الأوروبية الى ايطاليا واسبانيا خلال العام الحالي.

كتب: عمر راشد

المكاسب الرأسمالية بلغت 216,8 مليون دينار.. والمؤشر السعري يرتفع بنسبة 0,5٪ والوزني 0,7٪

السوق يحبس أنفاسه ترقباً لنتائج التراجعات الحادة للبورصات العالمية

وتشير التوقعات الى أن بورصة الكويت ستتأثر سلبا بتلك التراجعات خلال تداولات الأسبوع الجاري استنادا إلى الخبرات السابقة للسوق والتي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت آثارها نهاية عام 2008 والتي أثرت بشدة في أداء السوق والتي لاتزال تداعياتها مستمرة حتى الآن.

وتأتي تلك التطورات على المستوى العالمي في ظل جمود اقتصادي محلي تجاه التعامل مع وضع السوق الذي يعاني غياب رؤية اقتصادية سليمة، في ظل عدد من العوامل المحلية التي من المتوقع أن تدفع السوق إلى أزمة جديدة في حال استمرار التجاهل الحكومي لما يعانيه السوق من أزمات ويمكن حصرها في 8 عناصر رئيسية هي:

● أولا: غياب المستثمر المؤسسي في السوق رغم الحاجة الملحة لدخول سيولة استثمارية لديها القدرة على توجيه السوق الذي تفتقده بدلا من البقاء أسرى لعبة المضاربات المحدودة.

● ثانيا: تزايد حالة العزوف لدى مستثمري البورصة قناعة بأن الأوقات المقبلة قد تأتي بخسائر أكثر مع اتجاه الشركات المدرجة إلى ما هو أصعب في المرحلة القادمة.

● ثالثا: تضرر المتعاملين في السوق من تراجع السيولة في السوق، فتراجع إيرادات شركات الوساطة جعلها تتجه إلى البحث عن بدائل مالية لتدبير نفقاتها في ظل تراجع إيراداتها التشغيلية وهو ما يظهر جليا معاناة المتعاملين في السوق من ضعف قيمة التداول.

● رابعا: سيطرة الركود على تداولات الأسهم الاستثمارية حيث غابت الغالبية العظمى من أسهم القطاع عن التداول تماما خلال الأسبوع الماضي وذلك في ظل حالة التخبط التي تعيشها الشركات الاستثمارية منذ فترة في ظل شح السيولة واستحكام سداد مديونياتها وتراجع قيم الأصول والمرهونة بضمانات قروضها للبنوك مع غياب الوضوح بشأن الرقابة عليها بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

● خامسا: تكبد السوق خسائر بمتوسط 13٪ على مستوى مؤشريه السعري والوزني وهي تساوي إجمالي خسائر بشكل فاق إجمالي خسائر الأسواق الخليجية بمقدار الضعف بسبب الفترة الانتقالية التشريعية التي يعيشها السوق.

● سادسا: تردد الحكومة في ضخ إنفاق رأسمالي في السوق رغم الاختلالات الثلاثية التي أشار إليها محافظ بنك الكويت المركزي والتي كان أبرزها مساعدة شركات القطاع الخاص في الخروج من أزمته المزمنة التي يعانيها.

● سابعا: التراجعات الحادة التي أصابت أسعار النفط خلال يومين فقط أفقدت سعر النفط 5 دولارات دفعة واحدة والتي جاءت متزامنة مع التراجعات الحادة التي أصابت أسواق المال العالمية.

● ثامنا: انتظار نتائج النصف الأول من العام الحالي للكثير من الشركات المدرجة في السوق والتي لم يعلن معظمها نتائجها المالية نصف السنوية وهو ما يجعل السوق في حالة ترقب لما ستسفر عنه تلك النتائج لبناء مراكز مالية جديدة بناء عليها ويعتقد الكثيرون أن أسهما كثيرة سيتم إيقاف التداول عليها لاحتمالية التخلف عن تقديم البيانات المالية نصف السنوية في الموعد المحدد بمنتصف الشهر الجاري.

وعلى الرغم من غياب المحفزات الإيجابية المعززة لأداء السوق، إلا أن محصلة التداولات في الأسبوع الأول من رمضان جاءت «خضراء» مقارنة بالأسبوع الماضي، حيث ارتفع مؤشر السوق السعري بنسبة 0,5٪ ليستقر عند 6066,2 نقطة، فيما ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,7٪ ليغلق عند مستوى 421,3 نقطة، كما ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 8٪، وشهد السوق نموا طفيفا بنسبة 8,6٪ في القيمة المتداولة، حيث تم التداول على 373 مليون سهم بلغت سيولتها 58 مليون دينار، كما وصل متوسط القيمة المتداولة اليومية إلى 11,6 مليون دينار، فيما وصل الأسبوع الماضي الى 10,6 ملايين دينار.

مؤشر السوق السعري الأسبوع الماضي

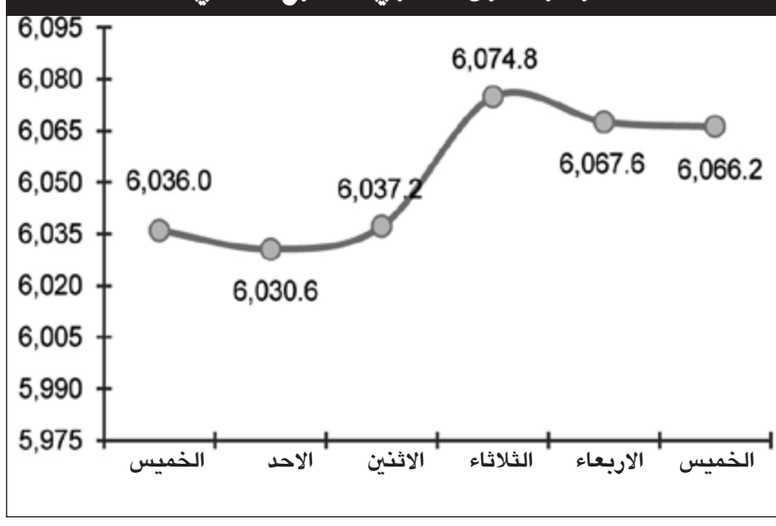

مؤشر السوق الوزني الأسبوع الماضي

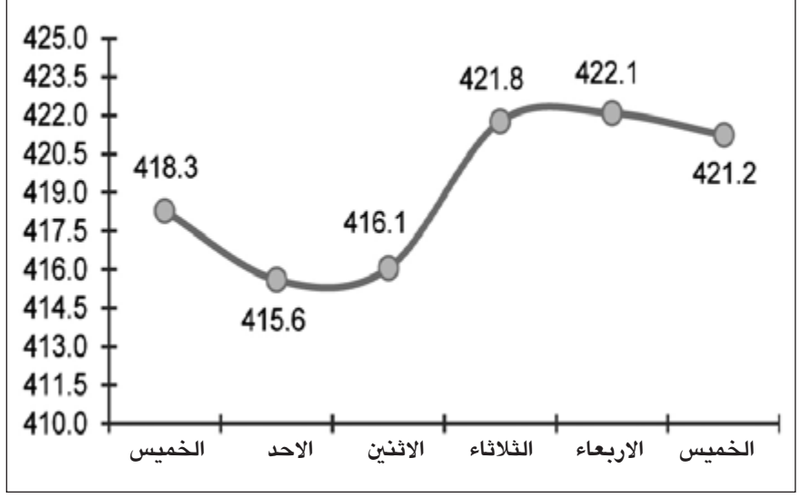

1 الكويت الدولي.. تصدر النشاط

جاء سهم بنك الكويت الدولي في المركز الأول من حيث القيمة، اذ تم تداول 32,9 مليون سهم نفذت من خلال 347 صفقة بقيمة بلغت 9,6 ملايين دينار، وأغلق السهم مستقرا عند مستوى 295 فلسا للسهم بحدود سعرية تراوحت بين 285 فلسا كحد أدنى و300 فلس كحد أعلى.

شهد سهم «الدولي» تداولات نشطة خلال جلسات التداول الأسبوعية اتسمت معظمها بالنشاط المضاربي وتبديل مراكز على السهم حيث استقرت القيمة السوقية للسهم عند مستوى 295 فلسا دون تغيير يذكر على سعره خلال الأسبوعين.

2 «بيتك».. ارتفاع

جاء سهم بيت التمويل الكويتي في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 6,7 ملايين سهم نفذت من خلال 381 صفقة بقيمة بلغت 6 ملايين دينار، وأغلق السهم مرتفعا بمقدار 40 فلسا، ليستقر عند مستوى 930 فلسا للسهم بتغير قدره 4,5٪ عن الأسبوع قبل الماضي، ويأتي الارتفاع بعد موجة التراجعات التي شهدها السهم خلال الأسبوعين الماضيين.

ويأتي الارتفاع في ظل بحث المتداولين عن الاستثمارات الآمنة في السوق والتي يعد سهم بيت التمويل الكويتي على رأسها وضمن قائمة التفضيلات لدى المساهمين بسبب إستراتيجية البنك التي تبنى على خطة متكاملة حتى نهاية العام الحالي والتي ترتكز على محورين أساسيين هما توسيع شبكة الفروع لتغطية المناطق الجغرافية الحيوية، إضافة الى تزويد هذه الفروع بالخدمات المصرفية النوعية والتقنية المتكاملة، هذا بالإضافة الى ان مسؤولي البنك أكدوا على ان هناك ثمة مؤشرات ايجابية تفيد باستمرار نمو اداء منظومة بنوك «بيتك» الخارجية واسهاماتها الايجابية في ايرادات بيت التمويل الكويتي.

3 «رمال».. نشاط ملحوظ

شهد سهم شركة رمال الكويت العقارية نشاطا ملحوظا دفع السهم لتصدر أسهم السوق من حيث القيمة في نهاية التداولات الأسبوعية والتي رفعت أداء السهم خلال الأسبوع الماضي من المركز العاشر إلى المركز الثالث حيث استقر سعر السهم عند مستواه الاسبوع قبل الماضي بالغا 320 فلسا للسهم دون تعيير يذكر. وتم تداول 17,8 مليون سهم نفذت من خلال 300 صفقة بقيمة بلغت 5,8 ملايين دينار، وأغلق السهم على 320 فلسا بحدود سعرية تراوحت بين 310 فلوس كحد أدنى و335 فلسا كحد أعلى.

4 «الوطني».. استقرار

جاء سهم بنك الكويت الوطني في المركز الرابع من حيث الشركات الاعلى قيمة، اذ تم تداول 3,9 ملايين سهم نفذت من خلال 169 صفقة بقيمة بلغت 4,3 ملايين دينار، وأغلق السهم مستقرا عند مستوى دينار و100 فلس للسهم بحدود سعرية تراوحت بين دينار و120 فلسا كحد أعلى ودينار و60 فلسا كحد أدنى. شهد سهم البنك الوطني اداء نشطا نسبيا، وتأثر اداء السهم بالتذبذب الذي يشهده السوق، حيث شهد ارتفاعات وانخفاضات على مدار الجلسة لكنه استطاع رغم تراجع مؤشرات السوق الاستقرار عند مستوى اغلاقه السابق في الاسبوع قبل الماضي، وينتظر ان يواصل البنك الوطني النمو في معدلات أرباحه خلال الفترات المالية المقبلة خاصة ان هناك مؤشرات ايجابية اظهرتها النتائج المالية للنصف الاول من العام الحالي رغم ضعف البيئة التشغيلية ومنها ان ايرادات البنك التشغيلية قد ارتفعت الى نحو 266 مليون دينار.

5 «القرين».. ارتفاع

جاء سهم شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية في المركز الخامس بتداولات نشطة على السهم دفعته للارتفاع بمقدار 6 فلوس للسهم، حيث تم تداول 16,3 مليون سهم نفذت من خلال 315 صفقة بلغت قيمتها 3,5 ملايين دينار، وتراوحت حدود السهم السعرية بين 220 فلسا كحد أعلى و208 فلوس كحد أدنى. وفي ظل النهج المضاربي الذي يشهده السوق وقناعة المتداولين بعدد محدود من الاسهم في هذه الفترة قد يشهد السهم عمليات تجميع جديدة خلال تعاملات الاسبوع الجاري على اعتبار ان «القرين» من الشركات التشغيلية التي تسعى دائما لتعزيز ايراداتها التشغيلية من خلال نشاطها الرئيسي، فضلا عن تملكها حصصا مؤثرة في شركات زميلة.

6 «زين».. استقرار

حل سهم شركة الاتصالات المتنقلة «زين» في المركز السادس من حيث القيمة متقدما على مركزه الاسبوع قبل الماضي، اذ تم تداول 2,7 مليون سهم نفذت من خلال 147 صفقة بقيمة بلغت 2,7 مليون دينار، وأغلق السهم عند مستوى الاسبوع قبل الماضي نفسه بالغا 990 فلسا للسهم بحدود سعرية تراوحت بين دينار كحد أعلى و970 فلسا كحد أدنى. وشهد سهم «زين» تراجعا ملحوظا في الاداء خلال تعاملات الاسبوع الماضي، حيث ظل السهم دون مستوى الدينار في ظل أدائه المتذبذب بين الارتفاع والهبوط جراء عمليات جني الارباح التي شملت جميع أنواع الاسهم، ورغم الاعلان عن نتائج زين للنصف الاول من العام والتي جاءت جيدة للغاية الا أن السهم تأثر بأجواء الخمول التي يعاني منها السوق على وقع غياب المحفزات التي تعزز النشاط على السوق.

7 «ألافكو».. استقرار

فقد سهم ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات بريقه أمام المتداولين الاسبوع الماضي، ليتراجع مستواه من المركز الاول الى المركز السابع، فالسهم الذي تصدر أكثر عشر شركات تداولا من حيث القيمة الاسبوع الماضي تراجع الى المركز السابع، بعد أن تم تداول 6,2 ملايين سهم بقيمة 2,1 مليون دينار واستقر سعر السهم عند 345 فلسا للسهم وهو مستواه نفسه الاسبوع قبل الماضي. وتراوحت الحدود السعرية للسهم بين 350 فلسا كحد أعلى و340 فلسا كحد أدنى وعلى الرغم من أن سهم «ألافكو» بات من الاسهم المتوسطة الاكثر جاذبية للمتداولين.

8 «التمويل الخليجي».. تراجع

جاء سهم بيت التمويل الخليجي في المركز الثامن من حيث القيمة، اذ تم تداول 53,1 مليون سهم نفذت من خلال 497صفقة بقيمة بلغت 2,1 مليون دينار، وأغلق السهم على انخفاض بواقع 10,1 فلوس، مستقرا عند مستوى 40 فلسا للسهم بحدود سعرية تراوحت بين 45 فلسا كحد أعلى و37فلسا كحد أدنى. وقد حظي سهم بيت التمويل الخليجي بزخم كبير خلال تعاملات الاسبوع الماضي وهو ما ظهر من خلال التداولات القوية على السهم ولكنه تعرض لعمليات بيع واسعة نتيجة النهج المضاربي الذي شهده السوق بشكل عام والسهم بشكل خاص مما افقده نحو 10,1٪ من مكاسبه السوقية جراء عمليات التخارج، ومن المتوقع ان تستمر حالة الزخم التي يعيشها السهم والاقبال عليه بعد زيادة رأسماله خاصة بعد تغلبه على مصاعب كبير.

9 «بنك برقان».. استقرار

حل سهم بنك برقان في المركز التاسع من حيث القيمة، اذ تم تداول 3,6 ملايين سهم نفذت من خلال 84 صفقة بقيمة بلغت 1,8 مليون دينار، وأغلق السهم على استقرار في الاداء ليبلغ مستوى 495 فلسا للسهم بحدود سعرية تراوحت بين 500 فلس كحد أعلى و490 فلسا كحد أدنى. وشهد سهم «برقان» استقرارا في الاداء خلال الاسبوع الماضي، وتمتع السهم بثبات نسبي في ظل النهج المنظم الذي يعتمده البنك في استراتيجية عمله في الداخل والخارج ومما عزز الاستقرار على أداء السهم تحقيقه نتائج جيدة في النصف الاول والتي شهدت نموا قياسيا في الاداء، خاصة ان مسؤولي البنك يسعون دائما لطرح منتجات جديدة لاستقطاب شريحة جديدة من العملاء.

10 «أبيار».. ارتفاع ملحوظ

جاء سهم شركة أبيار للتطوير العقاري في المركز العاشر من حيث القيمة، اذ تم تداول 60,2 مليون سهم نفذت من خلال 372 صفقة بقيمة بلغت 1,5 مليون دينار، وأغلق السهم على ارتفاع بواقع 4 فلوس، مستقرا عند مستوى 28 فلسا للسهم بحدود سعرية تراوحت بين 28 فلسا كحد أعلى و22 فلسا كحد أدنى. وجاءت عمليات التداول النشطة على السهم نظرا لما يتمتع به السهم من جاذبية خاصة أن سعره السوقي متدن للغاية ولدى الشركة أصول جيدة محليا واقليميا، كما أنها تمكنت من اعادة هيكلة نسبة كبيرة من مديونياتها للبنوك المحلية وهو ما عزز النهج المضاربي خلال جلسات الاسبوع الماضي.

8 عوامل تعمق حالة العزوف عن الشراء وتدفع السوق للتراجع عن مستوى 6000 نقطة

«الشال»: 27 مليار دينار توقعات الإيرادات النفطية المحتملة

قال تقرير الشال الأسبوعي انه بانتهاء شهر يوليو، يكون قد انقضى الثلث الأول من السنة المالية الحالية 2011 ـ 2012، وظلت أسعار النفط الكويتي، خلال معظمه، مرتفعة، وفوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يوليو، نحو 109,2 دولارات للبرميل، وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للثلث الأول من السنة المالية الحالية، نحو 109,6 دولارات، علما أن معدل شهر أبريل، كان أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 115,6 دولارا. ومعدل الثلث الأول من السنة المالية يزيد بنحو 49,6 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 82,7٪، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 60 دولارا للبرميل، مما سينعكس إيجابا على الإيرادات النفطية. وكان معدل شهر يوليو 2010 من السنة المالية الماضية 2010 ـ 2011 قد بلغ نحو 70,8 دولارا للبرميل. وكانت السنة المالية الماضية 2010 ـ 2011، التي انتهت بنهاية مارس الماضي، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 81,9 دولارا.

وافترض التقرير أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الثلث الأول، بما قيمته 9 مليارات دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع ـ فإن من المتوقع بلوغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، بمجملها، نحو 27 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 14,7 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,1 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 28,1 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 19,435 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب الـ 8,7 مليارات دينار، لمجمل السنة المالية 2011 ـ 2012.

وأشار التقرير الى ان العوامل السياسية مازالت تتغلب على عوامل الاقتصاد، في التأثير على سوق النفط، فالمخاطر الكامنة وراء أداء الاقتصاد الأميركي ودول الوحدة النقدية الأوروبية، تهدد النمو الموجب للاقتصاد العالمي، بما يؤثر سلبا في جانب الطلب على النفط، بينما مخاطر الربيع العربي تهدد باختناق في جانب العرض، وعلى الدول النفطية التحوط من أسوأ سيناريو.

وتطرق التقرير الى ان العالم اجتاز، مؤقتا، أزمة احتمال توقف الحكومة الأميركية عن سداد التزاماتها المالية، ولكن بعد أن دفعت أسواق العالم المالية ثمنا مرتفعا بهبوط كبير عن مستويات نهاية شهر أبريل الفائت. فحتى نهاية شهر يوليو 2011، بات 12 سوقا من أصل 14 سوقا منتقاة، في المنطقة السالبة، وفقد السوقان في المنطقة الموجبة أكثر من نصف مكاسبهما للسوق الأميركي، ونحو 60٪ من مكاسب السوق الألماني، مقارنة بمستويات نهاية أبريل الماضي.

ولفت التقرير الى ان أفضل الأسواق أداء، ضمن العينة، كان «داو جونز» بلد الأزمة، لكن مكاسبه مع نهاية شهر يوليو انخفضت إلى نحو 4,9٪ مقارنة بنهاية عام 2010، بينما كانت هذه المكاسب مع نهاية شهر ابريل قد بلغت 10,7٪، بينما هبطت مكاسب «داكس» ثاني الأسواق، وآخرها، في المنطقة الموجبة، من 8,7٪ مع نهاية أبريل إلى 3,5٪ في نهاية يوليو. بينما راوحت خسائر الأسواق في المنطقة السالبة، بين أدناها بـ ـ1,4٪ للسوق البريطاني، وأعلاها بـ ـ14,2٪ لمؤشر سوق الكويت الوزني، كما في الجدول المرافق. وانقسمت أسواق الإقليم، في المنطقة السالبة، إلى فئتين، ثلاثة خسائرها قليلة، وهي أسواق قطر والسعودية وأبوظبي، وثلاثة خسائرها عالية، وهي الكويت ومسقط والبحرين، بينما جاءت خسائر سوق دبي وسطا بين الفئتين.

ارتفاع إجمالي موجودات "بيتك" بـ 372,2 مليون دينار

وحلل التقرير النتائج المالية النصفية لبنك بيت التمويل الكويتي، حيث اشار الى أن البنك حقق أرباحا بلغت نحو 26,7 مليون دينار، بتراجع مقداره 32 مليون دينار، لتسجل أرباحه نسبة تراجع بلغت 54,6٪، مقارنة بنحو 58,7 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2010، وانخفض مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 7٪ من نحو 15,9٪، للفترة عينها من العام الماضي.

وبين ان مجموع الإيرادات تراجع في يونيو عام 2011، بنحو 7,3 ملايين دينار، أي نحو 1,9٪ وصولا إلى 380,5 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 387,7 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق. وذلك نتيجة تراجع بند (خسارة) ربح العملات الأجنبية بنحو 8,8 ملايين دينار، وصولا إلى خسارة بلغت 4,6 ملايين دينار، مقارنة بأرباح بلغت 4,2 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وتراجع أيضا بند إيرادات تمويل بنحو 7,3 ملايين دينار، أي ما نسبته 2,8٪، وصولا إلى 250,5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وتراجع بند إيرادات أخرى، بنحو 5,9 ملايين دينار، أي نحو 12٪ وصولا إلى 43,6 مليون دينار، مقارنة بـ 49,5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، بينما ارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 15,8 مليون دينار، أي ما نسبته 36,5٪، حين ارتفع من 43,2 مليون دينار، في يونيو عام 2010، إلى 59 مليون دينار، في يونيو عام 2011.

وقال ان جملة المصروفات التشغيلية للبنك، ارتفعت بنحو ملحوظ بنسبة 22,6٪، أي من نحو 227,1 مليون دينار، في يونيو عام 2010، إلى ما قيمته 278,5 مليون دينار نتيجة زيادة مخصصات بند انخفاض القيمة بنحو 29,4 مليون دينار، أي نحو 37,9٪ وصولا إلى 107 ملايين دينار، مقارنة بـ 77,6 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الماضي. وارتفع بند استهلاك بنحو 10,7 ملايين دينار، أي بنحو 51,5٪ وصولا إلى 31,5 مليون دينار، مقارنة بـ 20,8 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2010، وارتفع أيضا بند تكاليف موظفين، بنسبة 7٪ من نحو 57,4 مليون دينار في يونيو عام 2010، إلى ما قيمته 61,4 مليون دينار، في يونيو عام 2011.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا، بما قيمته 372,2 مليون دينار ونسبته 3٪، ليصل إلى 12920,7 مليون دينار، مقابل 12548,5 مليون دينار، في نهاية عام 2010، وبلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 944,8 مليون دينار، أي ما نسبته 7,9٪، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2010، حين بلغ 11975,9 مليون دينار .